

بإفصاح
بمجلس
الهيئة
الرقم ١٤١٣ / ١٢٠١٣
ع

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

الرقم : ر م ع / 102 / 2013

التاريخ : 2013/04/01

معالي السيد رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الاردن

رقم 52 تاريخ 2013/3/25

تحية واحتراماً،،،

نشير إلى الموضوع أعلاه، وبناءً على تعميمكم رقم 155/1/12 تاريخ 2011/1/12 وعملاً
بالبند (ز) من احكام المادة (8) من تعليمات الافصاح والخاص بقرارات الهيئة العامة للشركة ،
نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الاردن رقم (52) تاريخ 2013/3/25 بعد ان تم
اعتماده من قبل مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

شاكر توفيق فاخوري

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٢ - نيسان ٢٠١٣

3633

الرقم المتسلسل

الجهة المرسلة

١١/١٢

٧٥١١٤٩
مصدق على
نسخة مطبوعة لأصل من
مجلس إدارة بنك الأردن

صورة طبق الأصل
والسيرة مراقبة الشركات

بنك الأردن
مجلس اجتماع الهيئة العامة السنوي لمساهمي بنك الأردن
لعام 2012 م المنعقد بتاريخ 2013/03/25
رقم (88)

بناء على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين بتاريخ 2013/03/10 عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها في قاعة اجتماعات فندق الفورسيزنز في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق 2013/3/25 بحضور رئيس المجلس وغالبية أعضاء مجلس الإدارة، وعطوفة مراقب عام الشركات السيد برهان عكروش وزملاءه ومندوب محافظ البنك المركزي الأردني السيد مأمون المشاقبة، وممثلي مراجعو حسابات البنك (ديلوبت أند توش الشرق الأوسط) لعام 2012 م السادة كريم النابلسي وعاصم حداد ورائد مصيص، كما حضر الاجتماع عدد من مندوبي الصحف المحلية ووسائل الإعلام.

في بداية الجلسة رحب السيد شاكر توفيق فاخوري/ رئيس مجلس الإدارة- المدير العام في عطوفة مراقب عام الشركات وبالسادة الحضور من مندوبين ومساهمين، وقال أعطي الكلمة لعطوفة مراقب عام الشركات السيد برهان عكروش للإعلان عن قانونية الجلسة.

تحدث السيد برهان عكروش قائلاً بأنه بلغ عدد المساهمين الحضور (88 مساهماً) من أصل (8197) مساهم يحملون أسهما بالأصالة (81,074,871) وبالوكالة (41,968,915) سهماً فيكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع (123,043,786) سهم بنسبة حضور 79,33% من رأسمال البنك البالغ 155,1 مليون دينار/سهم.

وأضاف كما يحضر الاجتماع جميع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي مراجعو حسابات البنك لعام 2012 ، وان البنك قام بكافة الإجراءات القانونية المطلوبة من حيث إرسال الدعوات للإعلان والنشر، وبناءً عليه أعلن للسادة المساهمين بأن النصاب قانوني وان

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
01 APR 2013
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

الاجتماع قانوني، وأن جميع القرارات التي تصدر عنه قانونية وملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين سواء الذين حضروا أو الذين لم يحضروا الاجتماع، وطلب من السيد شاكر توفيق فاخوري إدارة الجلسة وتعيين كاتباً لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

* ترأس السيد شاكر توفيق فاخوري الجلسة وأعلن عن تعيين السيد صالح رجب حماد كاتباً لها والسيد موسى موسى والآنسة باسمه الحرتاني مراقبين لفرز الأصوات وألقى كلمة قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام

يسرني بداية أن أرحب بكم أجمل ترحيب، في لقائنا السنوي الثاني والخمسين لأستعرض وإياكم نتائج أعمال البنك عن سنة 2012، والتي أظهرت ارتفاع إجمالي الدخل إلى 117.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 4.2%. كما بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 36.3 مليون دينار لسنة 2012 محافظاً على نفس مستوياته التي حققها في سنة 2011، وذلك على الرغم من تجنب مخصصات بمبلغ 27 مليون دينار لمواجهة محفظة تسهيلات بنك الأردن - سورية، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. إضافة إلى أثر تبويب فروقات تقييم رأسمال بنك الأردن - سورية الدائنة والبالغة 5.7 مليون دينار ضمن حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل بخلاف العام السابق. فارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك لتصل إلى 276.5 مليون دينار وبنسبة نمو 6.7%.

وتأسيساً على برامج العمل القائمة، وعلى ما تحقق من إنجاز في السنوات الأخيرة، سنواصل سعينا لتكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم الخدمات ويوفر حلولاً مالية شاملة تلبي تطلعات ومتطلبات عملائنا من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين، معتمدين الممارسات الفضلى من أجل تمكين إدارات تنمية الأعمال من مواجهة تحديات السوق وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة.

إن جدول أعمالنا لهذا اليوم يزخر بالعديد من الموضوعات المعروضة على هيئتكم للبحث، وعليه تنتقل مباشرة لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأطلب من السيد صالح رجب، تلاوة وقائع الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ 2012/3/1.

أولاً : تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي (الحادي والخمسين) لعام 2011 المنعقد بتاريخ 2012/3/01.

هذا وقام السيد صالح رجب حماد بتلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي (الحادي والخمسين) لعام 2011 المنعقد بتاريخ 2012/3/01، ولما لم يكن هناك أي ملاحظات عليه تم المصادقة عليه.

ثانياً : اقترح السيد رئيس الجلسة دمج البندين رقم (2،4) لمناقشة ما جاء فيهما معاً وقد وافقت الهيئة العامة على الاقتراح .

ثالثاً : استمعت الهيئة العامة إلى تقرير مدقق حسابات البنك لعام 2012م عن الميزانية والحسابات الختامية الأخرى للبنك قرأه السيد كريم النابلسي ممثل مراجعو حسابات البنك (ديلويت اند توش - الشرق الاوسط).

رابعاً : فيما يتعلق بالبند (2) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال العام 2012م، والخطة المستقبلية له والبند (4) حسابات وميزانية البنك للعام المالي 2012، قال رئيس الجلسة بأن باب المناقشة مفتوح لمن يرغب من السادة المساهمين وأضاف أرجو من الإخوة الكرام عدم تكرار الأسئلة والإعلان عن الاسم من ثلاث مقاطع.

وشارك في المناقشة السادة:-

المساهم محمد عزمي زوريا

المؤشرات المالية للبنك جيدة من ناحية الربحية والدخل الشامل إلا ان الملفت للنظر انخفاض التسهيلات بحدود 11٪ وهذا مؤشر غير جيد، أما بالنسبة للمخصصات فقد ارتفعت الامر الذي يؤدي الى انخفاض الارباح نتيجة لذلك.

كذلك اود التنويه الى الضريبة المستوفاه عن ارباح البنك 30٪ وهل يعقل ان يدفع صغار المساهمين نفس النسبة التي يدفعها كبار المساهمين الامر الذي يستوجب مخاطبة الجهات

المعنية بذلك.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

01 APR 2013

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

رد السيد رئيس الجلسة:

فيما يخص انخفاض محفظة التسهيلات يعود ذلك لعوامل عديدة اهمها انخفاض الطلب على التسهيلات نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها المناطق المتواجد فيها البنك والمتمثلة في سوريا وفلسطين والاردن هذا بالإضافة الى سياسة البنك المتحفظة بهذا الخصوص ضمن هذه الظروف.

أما بخصوص المخصصات التي تم رصدتها والبالغة بحدود 18 مليون دينار هي من باب التحوط، والافصاح رقم (9) يظهر المخصصات المحرره التي تشير بشكل واضح الى تحفظ البنك في عملية رصد المخصصات ويتم ردها للإيرادات حال الانتهاء منها ولا سيما بأن البنك رصد المخصصات بما يفوق متطلبات مختلف السلطات الرقابية النازمة لعمال البنك.

أما فيما يتعلق بالضريبة فهي الضريبة المفروضة على البنك وليست على المساهمين ولا يوجد بالوقت الحالي اي ضرائب تفرض على ارباح المساهمين.

المساهم الدكتور عبد الله المالكي:

الله يعطيكم العافية على هذه النتائج الا انه ما لفت انتباهي هو حجم المخصصات التي تم رصدها والبالغة بحدود 18 مليون دينار لكن في حال تجاوز المخصصات عن الحد المعقول تعطى مؤشراً آخراً.

وسؤالي ما هي استراتيجية البنك بخصوص تواجد البنك في سوريا وهل يقوم بمنح التسهيلات.

رد رئيس الجلسة:

ان حالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة متأثر بتداعيات الربيع العربي حدثت من قدرتنا وقلبت التوقعات رأساً على عقب، فعندما ذهبنا الى سوريا كانت البلد تشهد انتعاشاً اقتصادياً، أما بخصوص منح التسهيلات فإن البنك قام في ايقاف المنح منذ بداية الازمة ويقوم حالياً في تحصيل الديون إلا أن هذه العملية تواجه تحديات كثيرة بالوقت الحالي. هذا بالإضافة لتشكيل لجنة لإدارة الازمة لدى بنك الاردن - الاردن تجتمع بشكل نصف سنوي مع مدير عام بنك الأردن والبنوك السورية للوقوف على واقع الحال أولاً بأول وإدارة المخاطر والحد منها قدر الامكان وينصب اهتمامنا في توفير السيولة لمواجهة متطلبات العملاء وإدامتها.

عمل الفروع وكيفية وصول العاملين الى مراكز عملهم بأمان، أما بخصوص حجم المخصصات التي تم رصدتها فهي تغطي 100% من محفظة التسهيلات واعادة التفكير في التواجد والانسحاب غير عملي بهذا الوقت.

المساهم سعيد حمام بعد توجيه الشكر يتسائل عن:

- اطلب اعطاء الموظفين راتب السادس عشر وصرف مكافآت للموظفين وتعديل سلم الرواتب بعد اجتماع الهيئة العامة.

- صفحة 86/85

بلغت الديون الهالكة على مستوى الافراد 4,361,650 دينار وعلى مستوى القروض العقارية 7,093,616 وعلى مستوى الشركات الكبرى 18,134,424 دينار وعلى مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 9,270,655 دينار وبالتالي فإن مجموع الديون التي تم اعدامها بلغت 38,860,345 دينار، هذا يؤكد عدم وجود ضمانات لها.

- صفحة 104/103

القضايا المرفوعة على البنك زادت خلال عام 2012 حيث بلغت 60,690,885 دينار مقارنة مع 49,700,373 دينار اي بحدود 20 مليون دينار فما هو تفاصيل هذه القضايا.

- صفحة 60/59

بلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة المقتطع من الارباح 18,162,709 دينار.

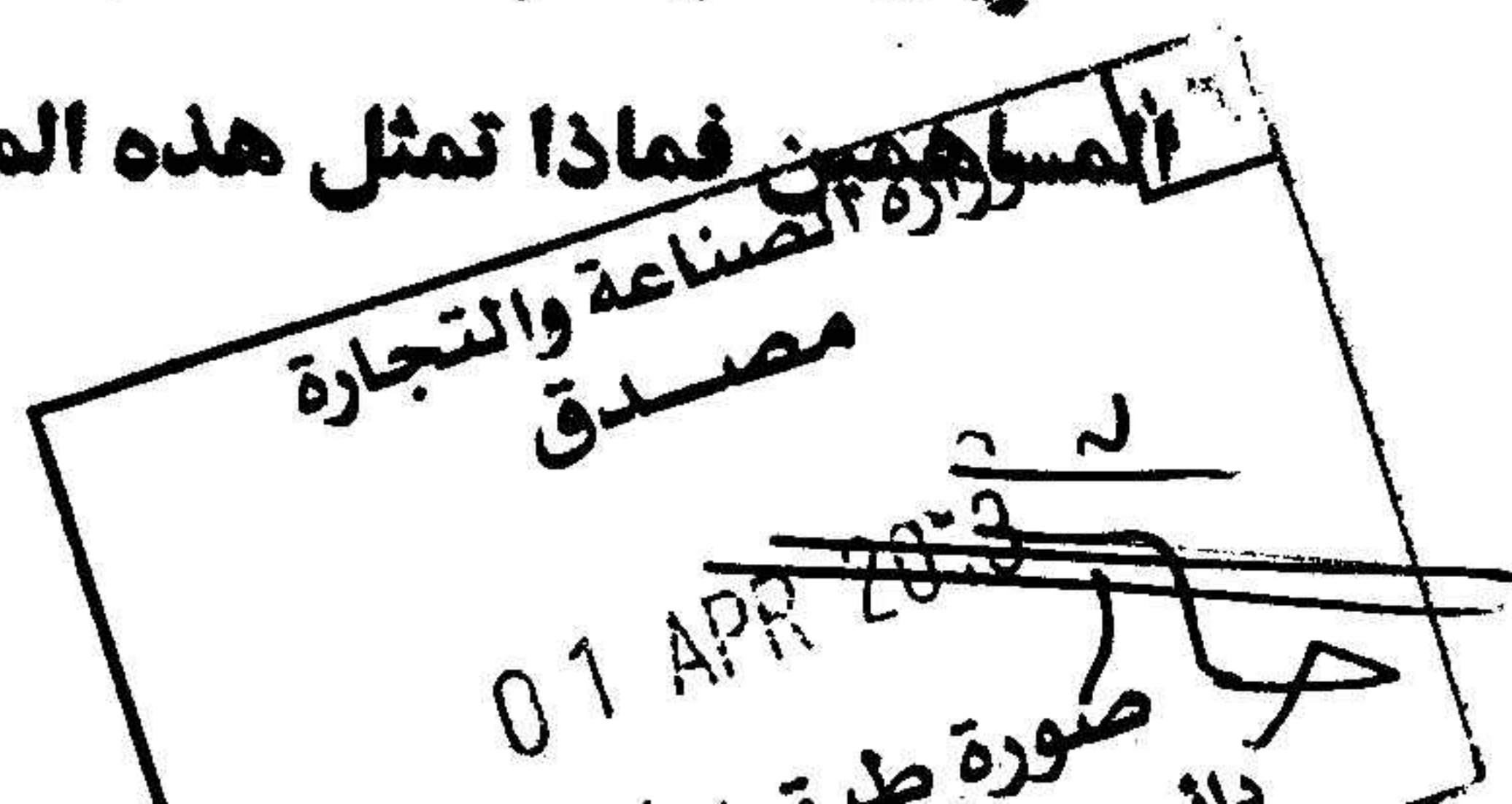
- صفحة 46/45

اجمالي المصروفات بلغت خلال عام 2012 ما مقداره 71,034,101 دينار مقارنة مع 62,867,946 دينار لعام 2011 فما هي هذه المصاريف.

- صفحة 76/75

مصاريف الضيافة بلغت 215,291 دينار خلال عام 2012 وهذه المبالغ تأخذ من

المساهمين فماذا تمثل هذه المبالغ.



وكذلك بند اتعاب مهنية وقانونية بلغ 1,042,564 دينار خلال عام 2012 مقارنة مع 380,473 دينار خلال عام 2011 فماذا تمثل هذه المبالغ ولمن دفعت. وكذلك مصاريف متفرقة أخرى بلغت 55000 دينار فما هو تفسيرها.

- صفحة 127

رئيس مجلس الادارة / المدير العام يتقاضى المبالغ التالية:-

- رواتب سنوية 270000 دينار ، بدل تنقلات 18000 دينار، مكافآت سنوية 485000 دينار وبالتالي اجمالي المزايا السنوية يبلغ 773,000 دينار أي بمعدل شهري يبلغ 64 الف دينار وهذه المبالغ عالية ولا تتناسب مع حجم الديون الهالكة بالبنك.
- هذا وهل يجوز الجمع ما بين مناصبي رئيس مجلس الادارة/ المدير العام.
- يصرف لاعضاء مجلس الادارة بدل تنقلات سنوية 18000 دينار والى متى تعطى هذه الارقام وما هو دور البنك المركزي الاردني في تحديد هذه الرواتب والمكافآت.

رد رئيس الجلسة:

شكراً أخ سعيد على هذه الاسئلة:

- صرف راتب السادس عشر اقترح جيد وسيتم دراسته مع اعضاء مجلس الادارة اما بخصوص المكافآت فقد قام البنك بصرف مكافآت للموظفين بما يزيد عن مليون دينار خلال عام 2013 عن عام 2012 وجاءت هذه المكافآت للمحافظة على الكفاءات وفلسفة المؤسسة عدم صرف راتب السادس عشر وانما دفع مكافآت للموظفين المنتجين.

- فيما يخص مخصصات الديون وجهة نظر نحترمها والملاحق بالتقرير السنوي والتي تظهر التعرضات وتحديدأ تصنيف الديون فهي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني بهذا الخصوص. وحجم التغطية تزيد عن 60% ونسبة تغطية التسهيلات تجاوزت 85% والمخصصات احتياطي للمؤسسة ويرد الى الايرادات، وسنه بعد سنه المخصصات في ازدياد، ومع ذلك يوزع البنك ارباح سنوية بنسبة 15%، وبعد البنك من الافضل والمعبارة

وزارة الصناعة والتجارة
من المصدق
01 APR 2013
صورة طبقية

في سبيل تحصيل الديون إلا أن السنوات السابقة كانت استثنائية هذا بالإضافة الى تواجدنا في مناطق مضطربة نوعاً ما مثل سوريا وفلسطين أثر على ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن المؤسسة قادرة على المحافظة على الدخل وتنمية الاعمال وليس قلق من المخصصات.

اما فيما يتعلق بالمصاريف فهي مصاريف انتاجية وتصرف في باب خدمة المؤسسة وتمثل بدل مياومات وسفر وتنقلات واقامة لفرق التفتيش والمهندسين والانظمة الالية،... الخ لبنك الاردن - سورية وفروع البنك العاملة في فلسطين بالإضافة لفروع البنك داخل المملكة لتقديم الدعم لاستمرار العمليات، ونرجو ترك الموضوع للادارة التنفيذية ومجلس الادارة لتقدير ذلك.

اما فيما يخص بدل التنقلات السنوية فهي تصرف لاعضاء مجلس الادارة مقابل الجهد الذي يبذلونه لحضور اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه وهذه المبالغ زهيدة مقابل الجهد الذي يبذلونه وتنسجم مع القوانين والتعليمات النازمة لاعمال البنك.

هذا وأرى انه يجب ايجاد طريقة لمكافأة اعضاء مجلس الادارة على المسؤولية التي يتحملونها زياده عن المكافأة المنصوص عليها بالقانون عن طريق تعديل القوانين النازمة بهذا الخصوص.

اما بخصوص مكافآت المدير العام نحترم وجهة نظرك بهذا الخصوص وهذا المبلغ يصرف للمدير العام لبنك الاردن بما يتوافق مع ما يصرف للبنوك الاخرى ودفع هذه المكافأة وقيمتها هو قرار لمجلس الادارة مقابل الجهود التي يبذلها.

- الاتعاب المهنية والقانونية تمثل اتعاب مدقي الحسابات، اتعاب تحصيل الديون والجزء الاكبر يعود الى عقد الاستشارات الذي تم ابرامه مع شركة ماكنزي في سبيل مساعدة البنك في وضع الاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق اهدافه على المدى المتوسط والطويل الامد وهذه المصاريف استثمارية لتعظيم ارباح المؤسسة.

- اما بخصوص عملية الفصل ما بين مناصبي رئيس مجلس الادارة/ المدير العام قانون

الشركات يجيز ذلك ودليل الحاكمية المؤسسية سواء للشركات او البنك المركزي

الاردني المطلوب الفصل وتقدير ذلك يعود للمؤسسة وما مدى جاهزيتها هذا وسيتم

العمل على ذلك بالوقت المناسب.

المساهم محمد الخماسة :

شكراً على النتائج والارباح التي حققها البنك على الرغم من المخصصات التي رصدها بهذا الخصوص، وتوزيع ارباح نقدية 15% كل سنة نسبة جيدة وأطلب الاهتمام بالموظفين.

رئيس الجلسة :

شكرا لك.

السيد منذر الدباس :

افتخر في بنك الاردن لانني مساهم قديم بالبنك وسؤالي كل سنة أن البنك يوزع ارباح 15% من الارباح المتحققة فأين تذهب باقي الارباح ولماذا لا يتم زيادة النسبة.

رئيس الجلسة :

شكرا لك، سياسة توزيع الارباح متوازنة وثابته في ضوء حجم ومقدار الارباح المتحققة اما باقي الارباح فيتم تدويرها في سبيل تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وعلى أمل ان يتم رسملة المتوفر وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين، أما الموظفين فهم من يصنعون الارباح وحريصون على المحافظة عليهم وخصوصاً المنتجين منهم وهم محط اهتمامنا الدائم ونأمل ان تنمو الارباح.

تساءل احد المساهمين عن التسهيلات وآلية تسعيرها ورفض البنوك منح قروض بمبالغ أقل من ألف دينار وما هو دور البنك المركزي الاردني في ضبط ذلك وموضوع المكافآت خصوصاً.

رئيس الجلسة :

البنك المركزي الاردني يتابع الاسواق وأصدر مؤخراً تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والبنوك سوف تتقيد بذلك، أما بخصوص المكافآت اعتقد بأن مندوب البنك المركزي الاردني قد سمع الملاحظات وكذلك عطوفة مراقب عام الشركات، أما بخصوص التسعير فتحكمه عوامل عديدة.

المساهم مروان الدباس :

صفحة 64/65 تضمنت موجودات مالية بالتكلفة المطفأة فإن العائد على السندات

انخفض فما هو السبب

01 APR 2013

صورة طبق الاصل

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2012 مقارنة مع 2011 هل انت راضي عن هذا الانجاز .

رد رئيس الجلسة:

بخصوص العائد على السندات فقد ارتفع ولم ينخفض لان معظمها سندات حكومية. اما بخصوص المؤشرات المالية فعملية توزيع الارباح ليس هي الاساس لتطور وتراجع البنك، أما بخصوص حقوق المساهمين فقد نمت بحدود 100 مليون دينار على مدى الخمس سنوات السابقة وهي نسبة طيبة.

صافي الارباح جيدة على الرغم من مستوى التخصيص الذي يأخذه البنك، أما بند صافي الفوائد والعمولات مقارنة مع البنوك الاخرى فإن ترتيب البنك بالمستوى الاول او الثاني اما فيما يتعلق بحجم الميزانية فإن ترتيبه الرابع .

ونحن من افضل المؤسسات المالية وأنا راضي عن ذلك، وهذا لا يعني ان لا نتطور ونرتقي في الربحية وخطة البنك لعام 2013-2014 تتضمن مشاريع كثيرة تصب في تنمية الاعمال وتخفيض المصاريف وكل المؤشرات للمؤسسة ايجابية.

واقترح احد المساهمين اقبال باب النقاش والمصادقة على البيانات المالية وتم التنحية على هذه الاقتراح.

وبعد اقبال باب المناقشة قررت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة على البيانات المالية الختامية وعلى الميزانية العمومية كما في 2012/12/31 وعلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك لعام 2012 وعلى الخطة المستقبلية للبنك للعام 2013.

خامساً : بخصوص توزيع الأرباح البالغ قيمتها (23,265,000) دينار، فقد قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على توزيعها نقداً على المساهمين بنسبة 15% من مساهمة كل منهم.

سأطلب من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السلة المنتهية في

2012/12/31 مصدق

2013

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

قررت الهيئة العامة ابراء ذمة كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 2012/12/31 ابراءاً تاماً في حدود ما نص عليه القانون.

سابعاً: بخصوص انتخاب مدققي حسابات للبنك لعام 2013 فلقد تم ترشيح السادة (ديلويت اند توش) الشرق الأوسط مدققاً لحسابات البنك لعام 2013م ولما لم يتقدم احد غيرهم فقد أعلن عطوفة مراقب عام الشركات عن فوزهم بالتزكية وقررت الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامناً: انتخاب مجلس ادارة من إحدى عشر عضواً ولمدة أربع سنوات .

تحدث رئيس الجلسة قائلاً وفقاً للنظام الداخلي للبنك، واستناداً إلى تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن اطلب من السيد صالح رجب حماد بصفته أميناً لسر مجلس الإدارة استعراض ابرز نتائج تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة خلال مدة ولايته فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس ادارة جديد.

هذا وقدم السيد صالح رجب حماد أمين سر المجلس عرضاً ملخصاً للهيئة العامة عن نتائج التقييم الذاتي لأداء أعضاء مجلس لإدارة عن مدة ولايته والتي أظهرت ما يلي:-

- الالتزام والمواظبة من قبل الأعضاء بحضور مختلف الاجتماعات سواء على مستوى الهيئة العامة العادي أو على مستوى اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.
- الكفاءة والفعالية بالمشاركة .
- الولاء للبنك والحرص على مصالحه.
- التزام الأعضاء بالإفصاح عن تعارض المصالح وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- الحرص على توفير الوقت الكافي للمهام المناطة بالأعضاء .
- الاسترشاد بحرفية وروح التشريعات النازمة لأعمال البنك في القيام بالمهام الموكولة لهم.



تشجيع رئيس مجلس الإدارة لأعضاء المجلس على النقد البناء حول المسائل التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر والمشاركة الإيجابية في اجتماعات المجلس.

توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

ومن هذا المنطلق واستناداً للمهام المناطة في لجنة الترشيحات والمكافآت التي تضمنها دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

فقد أقرت اللجنة باجتماعها المنعقد رقم 2013/6 تاريخ 2013/3/21 ترشيح التالية اسماؤهم لفترة ولاية جديدة وهم السادة :-

شاكر توفيق فاخوري

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

وليد توفيق فاخوري

الدكتور مازن عبد الرحمن البشير

يحي زكريا القضماني

الدكتور ينال مولود عبد القادر

جان جوزيف شمعون

"شادي رمزي" المجالي

شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة

شركة الاقبال الاردنية للتجارة العامة

شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

هذا وفتح الرئيس باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة بنك الاردن للسنوات الاربعة القادمة، منوهاً بأنه كل من يرغب بترشيح نفسه يجب ان يحقق المتطلبات القانونية لعضوية مجلس الادارة خاصة ان يكون مالكا لعدد خمسة الالف سهم بحد أدنى، وأن يتقدم ويعلن ذلك على الهيئة العامة ليتم التصويت علناً.

سيتم التصويت علناً.

ولما لم يترشح احد غيرهم، اعلن عطوفة مراقب عام الشركات فوز المرشحين بالتزكية لعضوية مجلس الادارة لمدة أربع سنوات قادمة.

وفي الختام تحدث رئيس الجلسة قائلاً:

في الختام لا يسعني إلا أن أقدم منكم جميعاً بجزيل الشكر على حضوركم اليوم وعلى دعمكم المتواصل. كما أقدم بالشكر لكافة أعضاء مجلس الإدارة المنتهية ولايته على جهودهم الطيبة وعملهم الموصول والذي كان له كل الأثر في رفعة وتقدم البنك وتعزيز إنجازاته. وأهني مجلس الإدارة المنتخب وأتمنى لهم كل التوفيق والنجاح في أداء مسؤولياتهم وواجباتهم والارتقاء بأداء البنك. وكل الشكر لعملاء بنك الأردن على ثقتهم الغالية، ولإدارة وموظفي البنك لتفانيهم في أداء الواجب.

كما أقدم بالشكر لعطوفة مراقب عام الشركات ولكافة المؤسسات الرسمية والجهات الرقابية وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة على جهودهم الطيبة في خدمة الاقتصاد الوطني، في ظل رعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لما لم يكن هناك أي موضوعات أخرى انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

شاكير توفيق فاخوري
رئيس الجلسة

برهان عكروش
عطوفة مراقب عام الشركات

صالح رجب حماد
كاتب الجلسة

